

سبتمبر 2026

تقرير الحكومة عن التقدم المحرز بشأن تحقيق برج غرينفيل: تحديث موجز

نُشر في 10 سبتمبر 2026

المحتويات

2	لمحة عامة
2	المقدمة
2	الجدول الزمني للتنفيذ
2	تحديث بشأن الإصلاحات الأوسع نطاقاً
2	المعالجة
3	إصلاحات الإسكان الاجتماعي
4	الشفافية والرقابة
4	تحديث موجز بشأن التوصيات
5	قطاع البناء
5	الجهة التنظيمية الموحدة لقطاع البناء
5	إصلاح منتجات البناء
5	الوثائق المعتمدة
5	مقيّمو مخاطر الحريق
6	مهندسو الحريق
6	خدمات الإطفاء والإنقاذ
6	كلية الإطفاء والإنقاذ
6	الإرشادات والتدريب والدعم على المستوى الوطني
6	الاستجابة والتعافي

لمحة عامة

الموضوع	عدد التوصيات	قيد التنفيذ	مكتملة
قطاع البناء	28	19	9
خدمات الإطفاء والإنقاذ	13	4	9
الاستجابة والتعافي	14	7	7
الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وتوصيات المرحلة الأولى	6	1	5
الإجمالي	61	31	30

المقدمة

هذا هو التحديث السادس الذي تقدمه الحكومة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المرحلة الثانية من تحقيق برج غرينفيل.

منذ تقرير التقدم الأخير الصادر في مايو 2026، نفذنا 9 توصيات أخرى.

ولا تزال ملتزمين بالعمل على تنفيذ جميع توصيات المرحلة الثانية البالغ عددها 58 توصية، والتوصيات الثلاث المتبقية من المرحلة الأولى، ومعالجة ما خلص إليه التحقيق.

الجدول الزمني للتنفيذ

لا يزال نتوقع تنفيذ جميع التوصيات بحلول نهاية عام 2029. ويرجع ذلك إلى أن بعض الإجراءات تتطلب طرح تشريعات جديدة أمام البرلمان. ويتواصل العمل على تنفيذ التوصيات المتبقية.

وقد حدّثنا الجدول [الزمني للتنفيذ ليمثل أحدث المعالم الرئيسية وخطط التنفيذ](#).

تحديث بشأن الإصلاحات الأوسع نطاقا

المعالجة

تتابع وزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي (MHCLG) التقدم المحرز في أعمال معالجة المباني السكنية التي يزيد ارتفاعها على 11 مترا وذات الكسوة غير الآمنة. وفي نهاية يوليو 2026، كانت الوزارة تتابع 4,697 مبنى من هذه المباني.

ويقدر أن هذه المباني تمثل ما بين 64% و81% من المباني السكنية التي يزيد ارتفاعها على 11 مترا والمتوقع إدراجها في برامج المعالجة التابعة للوزارة.

وبوجه عام، بدأت أعمال المعالجة في 2,551 مبنى (54% من المباني التي تجري متابعتها). ومن بينها، استكملت أعمال المعالجة في 1,833 مبنى (39% من المباني التي تجري متابعتها).

ويشمل ذلك التقدم المحرز في:

- المباني الشاهقة (التي يزيد ارتفاعها على 18 مترا)
- المباني المتوسطة الارتفاع (التي يتراوح ارتفاعها بين 11 و18 مترا)

إصلاحات الإسكان الاجتماعي

أنهينا مراجعتنا لحق الإدارة، وننظر في إدخال إصلاحات على إطاره بهدف تعزيز حقوق السكان، وتحسين المساءلة، وتحديث الإطار المنظم لإدارة الإسكان الاجتماعي من جانب السكان. وتشمل المجالات التي يجري بحثها اتخاذ إجراءات إنفاذ صارمة في حالات سوء الإدارة الجسيم التي تتعرض فيها سلامة السكان للخطر. وسنواصل التواصل مع السكان والمؤجرين والهيئات التمثيلية، وسنقدم مزيدا من التفاصيل بشأن الإصلاحات في الوقت المناسب.

ونتخذ عددا من الخطوات الأخرى لدعم مقدمي الإسكان الاجتماعي في العمل مع المستأجرين لتحسين جودة خدماتهم الإسكانية وتعزيز إشراك المستأجرين. قدم صندوق الابتكار في الإسكان الاجتماعي منحا بقيمة 2 مليون جنيه إسترليني إلى 20 جهة لتطوير واختبار أساليب مبتكرة لإشراك السكان. ونواصل متابعة مدى فعالية هذه المشروعات، وسنشارك ما نستخلصه منها في إطار أفضل الممارسات كي يتسنى اعتماد النماذج الناجحة على نطاق أوسع.

استضافت البارونة تايلور، وكيلا الوزارة البرلمانية، مائدة مستديرة ضمت ممثلين عن المستأجرين والمؤجرين والقطاع، لبحث سبل تعاون المستأجرين ومؤجري الإسكان الاجتماعي والحكومة لمعالجة الوصمة التي يواجهها بعض السكان.

ويعد إشراك المستأجرين جزءا مهما من عملنا لضمان سماع أصوات السكان عند اتخاذ القرارات بشأن سياسة الإسكان الاجتماعي. ومن بين سبل إشراك السكان والتواصل معهم ما يلي:

- منتدى أصحاب المصلحة من سكان الإسكان الاجتماعي
- لجنة السكان التابعة لنا

خلال هذا الربع، شاركت لجنة السكان في مناقشات تناولت سبل منح السكان مزيدا من التحكم في الخدمات الإسكانية المقدمة لهم، وحقوق المؤجرين في دخول المساكن لإجراء فحوص السلامة، ورسوم الخدمات في مختلف أشكال الحياة السكنية.

سبق أن التزمنا بتوسيع نطاق تطبيق قانون حرية المعلومات لعام 2000 ليشمل منظمات إدارة المستأجرين (TMOS). ويهدف ذلك إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال ضمان تمتع مستأجري منظمات إدارة المستأجرين بالحقوق القانونية نفسها التي يتمتع بها غيرهم من مستأجري السلطات المحلية في الحصول على المعلومات المتعلقة بإدارة مساكنهم. وأجرينا مؤخرا مشاورا مستهدفة بشأن المقترحات مباشرة مع منظمات إدارة المستأجرين، وانتهت في 8 مايو 2026. وسنراجع ردود المشاورة بعناية قبل تحديد الخطوات التالية.

تلتزم الحكومة بإبقاء نظام التنظيم وسبل الانتصاف في قطاع الإسكان الاجتماعي قيد المراجعة، وفي إطار هذا الالتزام كلفت بإجراء تقييم يمتد 4 سنوات للإصلاحات الأخيرة الرامية إلى تحسين جودة المساكن الاجتماعية وتمكين مستأجريها. وسيعتمد التقييم على مجموعة واسعة من بيانات الوزارة والقطاع لتحليل فعالية الإصلاحات التي نفذتها الحكومة والإبلاغ عنها، ومدى تأثيرها في المستأجرين.

الشفافية والرقابة

اتساقاً مع التوصيات الصادرة عن تحقيق برج غرينفيل وتحقيق الدم الملوّث ولجنة التحقيقات القانونية التابعة لمجلس اللوردات، نوافق على أن للبرلمان دوراً مهماً في الرقابة على كيفية تنفيذ الحكومة للتوصيات الصادرة عن التحقيقات.

وتتظر لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية (PACAC) حالياً في الكيفية التي يمكن للبرلمان أن يؤدي بها هذا الدور. تلقت اللجنة أدلة مكتوبة من:

- كارل ماكري، أستاذ السلوك التنظيمي وعلم النفس بجامعة نوتنغهام، وتشارلز فينسنت، أستاذ علم النفس بجامعة أكسفورد وأستاذ فخري في السلامة السريرية في إمبريال كوليدج لندن
 - إنكويس (INQUEST)
 - حكومة المملكة المتحدة – مكتب مجلس الوزراء
 - جمعية الهيموفيليا
 - السيد كيث كونرادي، كبير مفتشي فرع التحقيق في حوادث الطيران سابقاً، وكبير المحققين في فرع التحقيق في سلامة الرعاية الصحية
 - البروفيسور أندرو ويليامز، أستاذ القانون بجامعة ووريك ورئيس مشروع «إعادة تصور التحقيق العام»
 - هليب بوزيوك، باحث مستقل في السياسات العامة والحوكمة
 - الدكتورة إيما إيريتون، أستاذة مشاركة في القانون بكلية نوتنغهام للقانون، جامعة نوتنغهام ترنت
- وقد استمعت اللجنة إلى أدلة شفوية من:

- السير برايان لانغستاف، رئيس تحقيق الدم الملوّث، وجيني ريتشاردز، مستشارة الملك (KC) والمستشارة القانونية لتحقيق الدم الملوّث
 - اللورد نورتون، رئيس لجنة التحقيقات القانونية
 - البروفيسور أندرو ويليامز، رئيس مشروع «إعادة تصور التحقيق العام»
 - روزانا إبلول، مديرة السياسات والشؤون البرلمانية في إنكويس INQUEST
- لا يزال تحقيق لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية (PACAC) مستمراً، ومن المتوقع أن يُختتم في أوائل عام 2027.

تحديث موجز بشأن التوصيات

يقدم هذا القسم تحديثاً موجزاً بشأن العمل المنجز لتنفيذ التوصيات منذ تقرير التقدم الصادر في مايو 2026. وقد نُظِم حسب الموضوعات التي استخدمها التحقيق.

يمكن الاطلاع على تحديثات مفصلة بشأن جميع التوصيات في الأقسام التالية:

- [قطاع البناء](#)
- [خدمات الإطفاء والإنقاذ](#)
- [الاستجابة والتعافي](#)

• الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وتوصيات المرحلة الأولى

قطاع البناء

الجهة التنظيمية الموحدة لقطاع البناء

في يناير 2026، أنشئت هيئة تنظيم سلامة المباني (BSR) بوصفها هيئة مستقلة ترعاها وزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي. في يونيو 2026، نقلنا الموظفين رسميًا إلى الهيئة المستقلة الجديدة، وبذلك اكتمل انتقال هيئة تنظيم سلامة المباني (BSR) من هيئة الصحة والسلامة (HSE). وتُعد هذه خطوة مهمة نحو تنفيذ توصية التحقيق بالحد من التجزؤ في قطاع البناء من خلال إنشاء جهة تنظيمية موحدة لقطاع البناء.

في 17 ديسمبر 2025، نشرنا الوثيقة التمهيدية للجهة التنظيمية الموحدة لقطاع البناء: وثيقة التشاور. وأكدت الوثيقة التزام الحكومة بتوصية التحقيق، كما بيّنت طموحنا في تجاوز نطاق هذه التوصية عند إنشاء الجهة التنظيمية الموحدة. انتهت المشاورة بشأن الوثيقة التمهيدية في 20 مارس 2026. ونشرنا رد الحكومة على المشاورة بشأن الوثيقة التمهيدية في 9 يوليو 2026.

إصلاح منتجات البناء

انتهت في مايو المشاورة بشأن الورقة البيضاء لإصلاح منتجات البناء، وكذلك المشاورة بشأن مطلب السلامة العام لمنتجات البناء، والرامية إلى تنظيم المنتجات التي لا يشملها حاليًا النظام القائم لمنتجات البناء.

ونعمل على تحليل الردود على المشاورتين للاستفادة منها في إعداد مقترحات الإصلاح وتنقيحها، بما في ذلك تحديد الكيفية التي تعتزم بها الحكومة مواصلة العمل على معالجة التوصيات 13 و 14 و 24 الصادرة عن التحقيق. ونعتزم نشر ردود الحكومة على المشاورتين في وقت لاحق من هذا العام، وطرح تشريعات عندما يتيح الجدول البرلماني ذلك.

الوثائق المعتمدة

انتهت في 1 يوليو 2026 مشاورة هيئة تنظيم سلامة المباني بشأن التغييرات المقترحة على الوثيقة المعتمدة B. وتلقينا أكثر من 500 رد، أي أكثر من ضعف عدد الردود التي وردت على المشاورة بشأن إضافة درج ثانٍ. وتحلل هيئة تنظيم سلامة المباني حاليًا الردود، وستسترشد بها في إعداد توصيات بشأن التغييرات المستقبلية على الوثيقة المعتمدة B.

وعلى نحو منفصل، يتواصل العمل على المراجعة الأساسية للإرشادات الخاصة بلوائح البناء، التي تبحث سبل تحسين الوثائق المعتمدة وغيرها من الإرشادات القانونية.

مقيّمو مخاطر الحريق

نحرز تقدمًا في تنفيذ التوصية 26 الصادرة عن تحقيق برج غرينفيل، من خلال إعداد مقترحات لإدخال نظام اعتماد إلزامي لمقيمي مخاطر الحريق. وعقب انتهاء المشاورة في يونيو 2026، نكف على تحليل الردود وتطوير السياسات تمهيدًا لإعداد تشريع أساسي في المستقبل، رهنًا بآتاحة الوقت البرلماني، يحدد متطلبات كفاءة يجري التحقق منها بشكل مستقل، ويدعم إطارًا مهنيًا أكثر اتساقًا للقطاع. وسننشر رد الحكومة خلال الربع الرابع (من أكتوبر إلى ديسمبر)، موضحةً نهجنا والخطوات التالية.

مهندسو الحريق

أنشأنا الآن المجلس الانتقالي لمهندسي الحريق وبدأنا العمل معه، وسيوفر هذا المجلس الدعم والمشورة المتخصصين لوزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي (MHCLG) خلال المرحلة التالية من إصلاح مهنة هندسة الحريق.

ودعمًا للتوصية 16، يتاح حاليًا تمويل قدره 13£ مليون لمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، من خلال عملية تنافسية مفتوحة، بهدف زيادة القدرات المهنية في مجال هندسة الحريق. وسيُطلب من الجهات الفائزة بالتمويل استخدامه لتوسيع نطاق برامج التعليم العالي، وتوفير منح لطلاب برامج الماجستير، وتعزيز القدرات البحثية والأكاديمية في مجال هندسة الحريق.

خدمات الإطفاء والإنقاذ

كلية الإطفاء والإنقاذ

أجرينا مشاوره عامة بشأن كلية الإطفاء والإنقاذ في الفترة من 20 مايو إلى 15 يوليو 2026، وتواصلنا خلال فترة المشاورة مع عدد من أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة النقاط الأساسية المتعلقة بأهداف الكلية ونطاقها وتصميمها. ونركز الآن على تحليل الردود على المشاورة، ووضع السياسات التي سترد في الرد الرسمي للحكومة على المشاورة، والتخطيط لتنفيذ مشروع الكلية.

الإرشادات والتدريب والدعم على المستوى الوطني

منذ تقرير التقدم الأخير، اكتمل تنفيذ 5 توصيات إضافية تتعلق بخدمات الإطفاء والإنقاذ. وقد حُدثت عملية «التعلم التشغيلي» المنقحة لدى فرقة إطفاء لندن، وخضعت لمراجعة مستقلة من الأقران. ونشر المجلس الوطني لرؤساء خدمات الإطفاء (NFCC) إرشادات تشغيلية محدثة ومواد تدريبية داعمة بشأن استخدام الاتصالات اللاسلكية واتخاذ القرارات وأنظمة إمدادات المياه، بما يساعد على ضمان أن يكون رجال الإطفاء أفضل تجهيزًا للاستجابة بأمان وفعالية في الحوادث المعقدة. كما واصلنا دعم التنفيذ على مستوى القطاع من خلال ورش عمل بشأن الإرشادات التشغيلية، إذ نُظمت 48 ورشة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية.

الاستجابة والتعافي

أحرزت الحكومة تقدمًا جيدًا في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالاستجابة والتعافي. ومنذ تقرير التقدم الأخير، أكملت الحكومة تنفيذ التوصيتين 42 و 44 وأوفت بمتطلباتهما بالكامل. اتخذ وزراء مكتب مجلس الوزراء قرارًا بشأن سبل تعزيز التدخل عندما تقصر إحدى جهات الاستجابة من الفئة الأولى في الاستجابة على النحو الملائم، كما قدمنا إلى جهات الاستجابة المحلية برنامجًا لتحديث إرشادات الصمود.

وحتى الآن، طرحنا مسودة محدثة للمعايير الوطنية للصمود للتشاور، وأدرجنا معيارًا جديدًا للجوانب الإنسانية، وعززنا الإرشادات المتعلقة بالشراكة مع قطاع العمل التطوعي والمجتمعي والديني. وفي إطار ذلك، استفدنا أيضًا من بيانات التقييم الوطني للقدرات لعام 2026 لتحسين كيفية مراعاة الجوانب الإنسانية.

وإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة 5 مناطق تجريبية ضمن مبادرة «منتديات الصمود المحلية الأقوى»، بقيادة كبار مسؤولي الصمود، ونجحت في تجربة بروتوكول وطني جديد للمراجعة من الأقران في منتديات الصمود المحلية (LRF)، صُمم بصورة مشتركة والمقرر نشره في الربع الثالث (من يوليو إلى سبتمبر) من عام 2026، كما بدأت العمل على تقييم التدابير غير المنصوص عليها قانونًا وتحديث بروتوكولات التدخل الحكومي. وتكمل

هذه الإنجازات مبادرات الحكومة البريطانية الأوسع نطاقاً في مجال الصمود، ومنها حملة التواصل مع الجمهور المقرر إطلاقها في وقت لاحق من هذا العام لتعزيز استعداد الأسر والمجتمعات، إلى جانب الدعوة الرسمية لإبداء الآراء بشأن قانون الطوارئ المدنية، بهدف جمع الأدلة اللازمة لمراجعتها بعد التنفيذ.